

أثر الانفاق العام على التضخم في العراق للمدة (2003 - 2017)

م.م مرتضى حسين لفته البديري

كلية الكوت الجامعة / قسم ادارة الاعمال

mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq

The impact of public spending on inflation in Iraq for the period (2003 -2017)

Assistant Teacher . Mortada Hussein Lafta AL-Bdairi

ALKut University College / Business Administration Department

المستخلص :

ان الانفاق العام يحتل اهمية كبيرة في الدراسات المالية لذلك فهو يعد الاداة الاهم والابرز المستخدمة من قبل الدولة من اجل تحقيق التقدم والتطور في المجالات الاقتصادية والمالية ، وبذلك فانه يمكن ملاحظة ان السياسة الانفاقية تعكس وبصورة كبيرة الاهداف المرسومة من قبل الحكومات والتي تهدف من ورائها النهوض بواقع الاقتصاد الوطني لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي بلد ، اذ انها تمثل دراسة لمؤشر النشاط المالي للدولة واداة من ادواتها التحليلية هذا بالإضافة الى انها تقوم بفحص اثاره على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي حيث انها تشتمل على تحليل كمي ونوعي لحجم النفقات والايادات العامة لغرض الحفاظ على وظائفها وتحقيق اهداف الاستقرار والتخصص الامثل للموارد والنمو الاقتصادي، من هنا فانه يجب ان توضع سياسة إنفاقية متطورة تكون قادرة على تحقيق الاهداف المنشودة بالإضافة الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالأخص بعد الفشل الذي شهدته نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي وما تبعها عنها من نتائج سلبية ادت الى سوء توزيع الدخل وزيادة حدة البطالة والتضخم وتتالي حدوث وقوع الازمات. لقد توصل البحث الى ان زيادة الايرادات بعد عام 2003 وما تبعه من توسع في حجم الجهاز الاداري للدولة وارتباط النفقات بعائدات الصادرات النفطية وزيادة ايرادات النقد الاجنبي ادى الى ارتفاع حجم الانفاق العام ومن ثم السعي نحو النمو الاقتصادي واعادة بناء ما دمرته الحروب ، كما أنه يشير الى ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي ومعدل التضخم ، و توجد علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري ومعدل التضخم . لذا فانه يجب إتباع سياسة مالية توسعية خلال فترات الكساد ، واتباع سياسة مالية انكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي بالإضافة الى محاولة التعدد في مصادر الدخل لتمويل الموازنة العامة بالإيرادات المختلفة. لقد اشتمل البحث على ثلاثة مباحث رئيسية تمثل المبحث الاول باطار مفاهيمي للأنفاق العام واشتمل المبحث الثاني على الاطار المفاهيمي للتضخم والمبحث الثالث فقد اشتمل على قياس وتحليل الانفاق العام على التضخم للمدة (2003-2017) .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، الانفاق العام ، الانفاق الاستهلاكي ، الانفاق الاستثماري

Abstract :

The public spending is of great importance in financial studies so it is the most important tool and the most used by the state to achieve progress and development in the economic and financial fields, so it can be seen that the policy of spending largely reflect the goals set by the governments, which aims to promote The national economy for the purpose of advancing the development and economic stability of any country, as it is a study of the index of the state's financial activity and a tool of this analytical in addition to that it examines the effects on various sectors of the national economy as it includes the solution

This should be based on a sophisticated spending policy that is capable of achieving the desired goals, in addition to the need for state intervention in economic activity, especially after the failure of the theories of thought Economic consequences and subsequent negative results have led to poor distribution of income and increased unemployment and inflation and the subsequent occurrence of crises. The research found that the increase in revenues after 2003 and the subsequent expansion in the size of the administrative apparatus of the state and the linkage of expenditures with the revenues of oil exports and the increase in foreign exchange revenues led to a rise in the volume of public spending and then striving towards economic growth and rebuilding what was destroyed by wars. There is a direct relationship between consumer spending and the rate of inflation, and there is an inverse relationship between investment spending and the rate of inflation. Therefore, an expansionary fiscal policy must be followed during periods of depression, and a contractionary fiscal policy must be followed in the event of economic recovery, in addition to trying to multiply the sources of income to finance the general budget with various revenues. The research included three main sections representing the first topic with a conceptual framework for public spending. The second topic included the conceptual framework for inflation, and the third topic included measuring and analyzing public spending on inflation for the period (2003-2017).

Keywords: inflation, public expenditure , investment spending , consumer spending

المقدمة :

يعد الانفاق العام واحدا من ابرز ادوات السياسة المالية الرئيسية والتي تقوم الدولة باستخدامها كأداة لغرض تحقيق اهدافها وعلى مختلف الاصعدة والمجالات الاقتصادية والمالية ، ان لتتوسع مجالات تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية كان له دور كبير في تطور مفهوم الانفاق العام ، فمن خلاله يمكن للدولة ان تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكنها ان تترك اثرا بالغا على مستوى الطلب الكلي والذي عن طريقه يمكن ان تعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية . ان الانفاق العام يشتمل على كل ما تدفعه الدولة وبمختلف هيئاتها من نفقات نقدية لغرض الحصول على الموارد اللازمة بهدف القيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة. لقد كان للتقلبات الاقتصادية الاثر البالغ في تغيير مسار النشاط الاقتصادي ، اذ ان من ابرز الاهداف التي كان يسعى الى تحقيقها القائمين على وضع السياسة الاقتصادية هو مسالة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومحاولة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية واستخدام وسائل واساليب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن اهم هذه الوسائل هو سياسة الانفاق العام . ففي الآونة الاخيرة نرى بان هناك زيادة كبيرة في حجم الاهتمام بدراسة نظريات الانفاق العام وذلك مع

تعاضد دور الدولة وتوسع سلطتها بالأضافة الى زيادة حجم تدخلها في الحياة الاقتصادية و ذلك تبعاً إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لغرض تحقيق أهدافها الأساسية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطوراً يشابه التطور الذي لحق بدور الدولة لذا نرى بان الحكومة تلعب دوراً مهماً وأساسياً في الحياة الاقتصادية للشعوب إذ انها تقوم بوضع الحلول للمشاكل الاقتصادية المتفشية بالمجتمع ثم يتم معالجة ذلك عن طريق التدخل في السياسة الانفاقية والذي يندرج التضخم كواحد من أهم تلك المشاكل التي يعاني منه أغلب اقتصاديات العالم والدول النامية بصورة خاصة والذي يدخل العراق من بينها

مشكلة البحث :

تكمُن مشكلة البحث في الأثر الذي يمكن ان تتركه السياسة الانفاقية على الأرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الأقتصاد العراقي وما سوف يتركه من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية معقدة

فرضية البحث :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات في هذه الدراسة ، يمكن وضع الفرضيتان التاليتان

1. يؤدي زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي الى زيادة المستوى العام للأسعار .
2. يؤدي زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري الى تخفيض المستوى العام للأسعار.

أهمية البحث :-

1. ان السياسة الانفاقية تبين لنا مدى الفاعلية التي يمكن ان تحققها الأهداف الاقتصادية للدولة .
2. يمكن ان نستوضح الأثر الحقيقي لطبيعة العلاقة بين الانفاق العام والتضخم وقياس أثرها .
3. تسعى الدراسة الى معالجة مسألة التضخم وما يمكن ان تتركه من أثر على المجتمع بمختلف فئاته
4. بيان دور الحكومة في مواجهة التضخم من خلال رسم السياسات الانفاقية الصحيحة والتأثير فيه.

أهداف البحث:

1. دراسة اثر السياسة الانفاقية على التضخم في الأقتصاد العراقي .
2. تحليل السياسة الانفاقية في الأقتصاد العراقي و ما ترتب عليها من أزمات مالية وتدهور في الوضع المالي للأقتصاد .
3. بيان أهم الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضغوط التضخمية في الأقتصاد العراقي .

4. قياس وتحليل النتائج التي توصلت لها الدراسة و وضع التوصيات التي من الممكن ان تساعد في ايجاد الحلول والعلاجات للاختلال في الهيكل الاقتصادي للبلد .

منهجية البحث :-

من اجل حل الاشكاليات المطروحة وتحقيق صحة الفرضيات تم الاعتماد على ادوات التحليل الكمي في عملية قياس اثر الانفاق العام على التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2017) وذلك من خلال استخدام اختبار (ديكي فولر) في تحليل العلاقة بين المتغيرات هدف البحث .

المبحث الاول : التضخم النقدي (الاطار النظري)

اولا :- مفهوم التضخم:

يعد التضخم الاقتصادي واحد من ابرز المشاكل الاقتصادية المتأصلة في التاريخ الفكري الاقتصادي ذلك بان وجوده كان مرتبطا مع ظهور النظم الاقتصادية التي تدل على وجود الافكار والمدارس والنظريات ، اذ انه من خلال المشاهدة بان ما من حضارة كانت تتميز بنشاط اقتصادي مميز او نظام نقدي واسع او كيان مستقل الا وظهرت فيه بوادر التضخم داخل اقتصاده ، من هنا تبرز اهمية التضخم الاقتصادي وبيان اسبابه ومسبباته حيث نشاهد هناك اختلاف فكري وذهني بين المدارس الاقتصادية في مسألة اعطاء تعريف وتفسير محدد وموحد لمفهوم التضخم ، فقد عرّف " كاردينر اكلي " على انه الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار (ضياء مجيد الموسوي، 1999: 251) ، واستنادا الى هذا التعريف فانه لا يعد تضخما للحالات التي يكون فيها ارتفاع الاسعار بصورة قليلة ومتقطعة ، كما انه لا يمكن التسليم بان كل ارتفاع في الاسعار يعد تضخما لأنه قد يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يكون هناك تضخما فعلى سبيل المثال اذا رافق زيادة الاسعار ارتفاع في جودة السلع والخدمات في الاسواق وبالتالي فان حدوث زيادة في الاسعار رافقها زيادة المنفعة للمستهلك (وضاح نجيب رجب ، 2011: 21) ، كما يمكن تعريف التضخم على انه الارتفاع في عناصر الدخل سواء كانت الاجور او الارباح وبهذا فان التضخم الاقتصادي يمكن ان يأخذ مجموعة من الحالات الاقتصادية والتي من ابرزها الارتفاع في المستوى العام للأسعار وكذلك الارتفاع في معدل الدخل والارتفاع في مستوى وحجم التكاليف اما الصورة الاخيرة التي يمكن عليها التضخم فأنها تكون من خلال عملية الافراط في خلق الارصدة النقدية . ان هذه الحالات يمكن ان يطلق عليها التضخم على الرغم من انه في واقع الامر ان هذه الحالات تكون مرتبطة مع بعضها البعض وان اي تغير يحصل في واحدة منها فانه لا يمكن ان يؤثر على الاخرى .

ثانيا :- انواع التضخم:-

لقد كان لاختلاف الكتاب من علماء الاقتصاد حول اعطاء تعريف موحد لمفهوم التضخم الاثر البالغ في تحديد انواع التضخم فمنهم من يذهب الى تصنيفه على اساس السرعة التي ترتفع بها الاسعار ومنهم من يذهب الى تصنيفها على اساس توقع نسبة الحدوث او قد يصنف على اساس نسبة الظهور والكمون (سامي خليل ، 1982: 624) ، ولكن على الرغم من ذلك كله الا ان تقسيم التضخم على اساس سرعة الارتفاع في الاسعار هي الابرز والاهم من بين كل التقسيمات والتي من خلالها يمكن ان نقسم التضخم الى ثلاث انواع هي :-

1- التضخم الزاحف :- ان هذا النوع من التضخم يبدأ بالسير بحركة صعوديه متباطئة و متدرجة في المستوى العام للأسعار والتي لا يتمخض عنها اي ارتفاعات حادة في الاسعار وانما يكون الارتفاع بصورة معتدلة ودائمة ومتواصلة حتى مع عدم وجود زيادات في معدلات نمو الطلب الكلي بل انه في الغالب يحدث خلال فترات تراخي الطلب (عوض فاضل اسماعيل الدليمي، 1990 : 633) ، تتراوح نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات نسبية بطيئة تقدر بحدود (2 %) ، اما بالنسبة للضرر الذي يتركه هذا النوع من التضخم فهناك قسم من الاقتصاديين يهونون من خطورته ولا يرون بانه يشكل خطرا بل على العكس من ذلك اذ يرونه نافعا ذلك لأنه سوف يشكل دافعا للنمو الاقتصادي ، اما القسم الاخر فانهم يرون فيه خطورة على الاقتصاد ذلك لأنه يكون خارج عن السيطرة ويعمل على تسارع ورفع نسب ومستويات الاسعار اذ انه سيعمل على استمرارها لمدة طويلة وبذلك يخرجها من كونها تضخما زاحفا (مجدي محمود شهاب، 1988: 87).

2- التضخم الجامح او المفرط :- ان هذا النوع من التضخم على النقيض من النوع الاول من حيث سرعة الارتفاع اذ يكون ارتفاعه بسرعات فائقة ومعدلات فلكية الامر الذي يعمل على فقدان الثقة بالعملة الوطنية وبالتالي توجه الافراد نحو محاولة التخلص منها عن طريق شراء السلع والخدمات ، اما نسب الارتفاع فتتجاوز (50 %) وقد تصل في بعض الحالات الى (100 %) لابل قد تتضاعف الى اكثر من ذلك . ان هذا الارتفاع يأتي على اثر ازدياد حجم النفقات التي تحدث بفعل ارتفاع الاسعار وبهذا فان الاقتصاد سيكون قد دخل في حلقة مفرغة من ارتفاع الاسعار وبالتالي فان الافراد سيسعون نحو التخلص من النقود من خلال شراء السلع وتلافي ارتفاع الاسعار وهو يرتبط بسلوك المستهلكين ، اما التضخم المرتبط بسلوك المنتجين فان المنتجين سيعملون على زيادة الانتاج من اجل التخزين والبيع في المستقبل على اساس ارتفاع اسعارها اكثر فاكثر الامر الذي يترتب عليه توسع في حجم الفجوة بين حجم الطلب المتزايد من جهة وحجم المعروض المتناقص من جهة اخرى وبالتالي ارتفاع الاسعار وزيادة حجم الكميات المطبوعة من العملة النقدية وكذلك زيادة سرعة تداول النقود وبالتالي فان النقود سوف تؤدي دورا واحدا فقط وهو كوسيط للتبادل فقط وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة (سعيد الخصري، 1999 : 211) .

3- **التضخم المكبوت او المقيد :-** لا يعد هذا النوع من التضخم تضخماً بالمعنى المتعارف عليه وذلك لعدم وجود ارتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار ويظهر هذا النوع على اثر التدخل الحكومي ومحاولة كبح جماح الارتفاع المستمر في الاسعار ويكون ذلك من خلال عملية مراقبة الاسعار عن طريق استخدام سياسة التسعير من جهة وكذلك الاجور النقدية والدعم والتقنين "نظام البطاقات" من جهة اخرى الامر الذي سوف يعمل على تقليل حجم الانفاق على السلع والخدمات وبذلك يمنع حدوث ارتفاعات مهمة في الاسعار .

ثالثاً :- اهم المدارس الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم الاقتصادي :-

ان لكثرة الاهتمام في دراسة ظاهرة التضخم كان له الاثر البالغ في تباين الآراء الاقتصادية المفسرة لها وعلى اختلاف الحقب الزمنية وباختلاف المدارس الاقتصادية التي كانت تحاول تسليط الاضواء عليها والتطرق للأسباب المؤدية لها ،عموما فالمدارس الاقتصادية التي قامت بتفسير ظاهرة التضخم كثيرا جدا ومن ابرز تلك المدارس:-

أ- **المدرسة الكلاسيكية :-** بدء الكلاسيك تحليلهم لظاهرة التضخم عن طريق استخدامهم نظرية كمية النقود التي قاموا بوضعها والتي تنطلق من فكرة مفادها ان هناك علاقة ارتباط وثيقة وطردية بين الزيادة التي تحدث في كمية النقود المتداولة وارتفاع المستوى العام للأسعار ، فمع زيادة حجم المعروض النقدي سيزداد حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي سترتفع الاسعار وحدثت المظاهر التضخمية هذا مع افتراض ثبات العوامل الاخرى كسرعة دوران النقود وحجم المبادلات (**ناظم محمد نوري الشمري**، 1988: 266) ، ويمكن عرض نظرية كمية النقود من خلال الصيغتين التاليتين :-

❖ **صيغة ارفينج فيشر " نظرية كمية النقود " :-** تعد هذه الصيغة من اهم الصيغ التي قامت بتفسير ظاهرة التقلبات الحاصلة في قيمة النقود والتي تشير الى ان التضخم يحدث على اثر زيادة كمية النقود مستتدة الى جانب عرض النقد اي ان قيمة النقود تخضع للقوة نفسها التي تخضع لها اي سلعة في السوق وبذلك تتحدد كمية النقود عند تساوي العرض مع الطلب في نقطة التوازن (ج. اكلي، 1988: 129) . ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :-

$$MS \cdot V = P \cdot Y \dots\dots\dots(1)$$

❖ **صيغة مارشال وبيجو " نظرية الارصدة النقدية :-** لقد استطاع اقتصاديو جامعة كامبردج كل من "مارشال وبيجو" من القيام بعملية تحسين للصيغة السابقة واطافة بعض التعديلات الجوهرية لها وذلك عن طريق اضافة فكرة الطلب على النقود " اي حجم الارصدة النقدية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات الى جانب عرضها " ، كما ان اضافة السلع والخدمات الجديدة كان باستطاعتها ان تربط بين كمية النقود والنتاج القومي ، اذ ان كمية النقود تمثل نسبة من الناتج القومي والتي تتغير بتغيره وكما في الصيغة التالية :-

$$MS = P \cdot Y \cdot K \dots\dots\dots(2)$$

ب- المدرسة الكينزية :- لقد قامت المدرسة بانتقاد النظرية الكلاسيكية، اذ يرى كينز ان النقود وسيط للتبادل كما انه قام بوضع معادلة الارصدة النقدية وبالصيغة التالية (رمزي زكي ، 1980 : 53) :-

$$n = p (k + r k') \dots\dots\dots (3)$$

اذ انه افترض ثبات كل من (r , k , k') والتي تمثل (نسبة الاحتياطي في البنوك ، الودائع في البنوك ، كمية السلع الاستهلاكية) وبالتالي فان حجم التغير في المستوى العام للأسعار يرتبط بعلاقة طردية مع حجم التغير في كمية النقود وهي ضمن ما جاءت به النظرية الكلاسيكية ، ولكن الاضافة في هذه المعادلة هو اعتبار النقود مخزن للقيمة وانها تؤثر في سعر الفائدة وحجم الاستثمارات . ان تحليل كينز حول موضوع التضخم النقدي ينطلق من تلك التقلبات التي تحصل في العرض الكلي مقابل الطلب الكلي والذي يشتمل على الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وذلك من خلال الاعتماد على فكرة المضاعف والمعدل في ايضاح اتجاهات التضخم بدلا من كمية النقود التي قام الكلاسيك بالتركيز عليها في تفسير التضخم (سامي خليل ، 1982 : 115) . ان كينز يعزو حدوث ظاهرة التضخم الى الزيادة في حجم الطلب الكلي " على السلع والخدمات والنقود " مقارنة مع حجم العرض الكلي وبصورة واضحة ومحسوسة وتكون مستمرة ، الامر الذي يعمل على حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وهنا يكون فائض الطلب مشتملا على فائض الطلب في سوق السلع وسوق عوامل الانتاج والذان بدورهما سيعملان على حدوث الفجوة التضخمية (علي نبع صايل ، 2004 : 13) . ان انهيار الكفاءة الحدية لراس المال خلال فترة ارتفاع التكاليف ومعدلاتها والمنافسة عن طريق عملية الضغط عليها فان ذلك سيتبعه انهيار وتشاؤم وانتشار للبطالة وانخفاض الاستثمار خلال فترة قصيرة من الزمن وبصورة متسارعة بفعل عمل المضاعف الذي يعمل بشكل عكسي ويؤدي الى رفع سعر الفائدة وزيادة التفضيل النقدي عن طريق التأثير في التوقعات والذي يتبعه حدوث الازمة (جيمس جوارتيني وريتشارد استروب، 1988 : 306) . اذا وبصورة عامة فان النظرية الكينزية كانت تركز على حالي التناؤل والتشاؤم لدى المنتجين والمستهلكين على حدا سواء من خلال بيان اثر كل من حجم العرض الكلي والطلب الكلي في المستوى العام للأسعار .

رابعا :- الطرق المستخدمة في قياس التضخم

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك :- يتضمن هذا الرقم مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تعكس أبرز وأكثر جزء من الإنفاق الكلي للفرد، فمقدار التغير في الكميات من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترتين زمنيتين، ومن ثم مدى الانخفاض الحاصل في القدرة الشرائية للنقود، ذلك أن العلاقة بين القوة الشرائية للنقود وكمية السلع والخدمات المشتراة عكسية، فارتفاع أسعار السلع

والخدمات يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود والتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين، يعبر عنها بالرقم القياسي والذي يمثل التغير الحاصل في قيمة النقود (نبيل الروبي، 1979: 21-24)، ويتم ذلك بقسمة مجموع أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة كنسبة إلى مجموع أسعار السلع والخدمات في فترة الأساس أو المقارنة (ج. هولتن ولسن، 1990: 622). وتكتنف هذه الطريقة بعض المآخذ منها كيفية اختيار سنة الأساس وتوفر البيانات الإحصائية الدقيقة والنظرة الواسعة للسلع والخدمات كافة من دون إعطاء أهمية نسبية للسلع المختلفة.

ب- الرقم القياسي لأسعار المنتج :- يقيس هذا الرقم أسعار السلع عند المراحل المختلفة لعملية الإنتاج، فهناك أرقاماً قياسية لكل من السلع النهائية والسلع والوسيطه والمواد الأولية، وتعد هذه الأرقام أكثر دقة من الرقم القياسي لكل السلع، فالأسلوب الأخير يؤدي إلى المبالغة في التغيرات السعرية، فإذا حدث ارتفاع في سعر سلعة معينة، وكانت هذه السلعة تدخل في مراحل صناعية عدة، فعندما تحسب الرقم القياسي لسعر هذه السلعة، فإن السلعة السعرية ستكرر بعدد استخدامات هذه السلعة بالمراحل الصناعية المختلفة، وعادة ما تؤدي حركات الأرقام القياسية هذه إلى تغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما تمنح فرصة إمكانية التنبؤ مسبقاً بذلك (مايكل إيدجمان، 1999: 366-367). وهناك أسلوبان آخران يمكن إيجازهما كما يلي (مصطفى رشدي شبحه، 1985: 610-611):

1- قياس الفجوة التضخمية :- ويقوم هذا الأسلوب باحتساب الفروق بين كمية السلع والخدمات المنتجة والقوة الشرائية لدى الأفراد، أي الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الإنفاق النقدي بالأسعار الجارية) وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة وهو ما يُعبر عنه بالعرض الكلي.

2- معيار فائض العرض النقدي :- ويتم احتساب فائض العرض النقدي من خلال الفرق بين التغير في عرض النقد والتغير في الطلب على النقود خلال فترة زمنية محددة. وبموجب الصيغة:

$$I.G.\Delta M_1 - \frac{\Delta GNP}{GNP} * M_1 \dots\dots\dots(4)$$

أما معيار الاستقرار النقدي فهو يستند إلى تحليل المدرسة النقودية وفكرته أن التضخم ينشأ أساساً من الإفراط النقدي، فإذا زاد معدّل التغير في عرض النقد $\frac{\Delta M}{M}$ عن معدّل التغير في الناتج المحلي

الإجمالي $\frac{\Delta Y}{Y_1}$ فهذا يعني وجود فائض نقدي يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية حسب الصيغة:

$$\frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y_1} \dots\dots\dots(5)$$

المبحث الثاني :- الانفاق العام (الاطار النظري)

اولا :- مفهوم الانفاق العام :-

من اجل تحليل الانفاق العام وبيان دوره في الحياة الاقتصادية لذلك يجب علينا في بادى الامر ان نقوم بتوضيح مفهوم الانفاق العام ومكوناته الرئيسية ومصادره واهدافه واشكاله ، فالانفاق العام هو جزء من الانفاق القومي والذي يتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامه بدوره المطلوب في الاقتصاد (جيمس جوارتيني وريتشارد استروب، 1988: 230)، اذ ان الانفاق العام المباشر يتمثل بالسلع والخدمات التي تقوم الوحدات الحكومية المختلفة بشرائها اذ يعد الانفاق العام على هذه الموارد من السلع والخدمات المقياس لقيمتها الاقتصادية ، اما بالنسبة للانفاق الحكومي فانه يعرف بانه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة (عبد الكريم صادق بركات، 1987: 243). اذا هي عبارة عن مبالغ نقدية يقوم بأنفاقها شخص عام من اجل تلبية حاجات عامة كتقديم الخدمات للموظفين او شراء السلع والمساعدة في تلبية احتياجات فئة من فئات المجتمع او اقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (عبد المجيد رشيد التكريتي ، 1986 : 126) . من خلال المفاهيم السابقة نرى بان النفقة العامة تتألف من ثلاث محاور رئيسية تشتمل على :-

1- الانفاق العام مبلغ نقدي :- ان الدولة او احد تنظيماتها الادارية ومن اجل قيامها بوظيفتها المالية عن طريق الانفاق من اجل تسديد واشباع الحاجات العامة لذلك يجب ان يتوفر هناك مبلغ نقدي ، اي ان الدولة ومن اجل اشباعها للحاجات العامة تقوم بعملية الانفاق من اجل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والاعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها وان هذا الانفاق يكون بشكل نقدي ، اذا المقصود بالنفقة العامة هو قيام الدولة بدفع نفقاتها بصورة نقدية وليس بصورة عينية (عبد الفتاح عبد المجيد ، 1990 : 43) ، اما بالنسبة للموارد غير النقدية التي من خلالها تحصل الدولة على ايرادات وبصورة اجبارية وبدون مقابل مثل السخرة والاستيلاء او قد يكون مقابل جزء بسيط ومحدد لبعض المزايا العينية كالسكن المجاني لبعض موظفي الدولة فأنها لا تندرج ضمن الصيغة النقدية (مجدي شهاب ، 1984 : 193). من هنا نرى بان الفكر الاقتصادي في الوقت الراهن شهد ارتفاعات في حجم الاستخدام للنقود بدلا من الاستخدام للوسائل العينية واحلالها محلها من اجل اجراء المعاملات الحكومية لقضاء الحاجات العامة للمجتمع وان هذا الاسلوب له جملة من المزايا والتي من ابرزها ما يلي :-

- أ- احلال مبدأ المساواة بين افراد المجتمع في مسالة تقسيم جهودهم المبذولة .
- ب- ترصين سياسة مبدأ العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع في عملية توزيع النفقات العامة .
- ت- القضاء على العقبات والمشاكل الإدارية عند تنفيذ هذا الاسلوب بالإضافة الى سهولة المراقبة للأسلوب.

2- الانفاق العام مقدم من قبل هيئة عامة او شخص عام :- ان عملية اعداد النفقات العامة يجب ان تصدر من قبل اشخاص القانون العام والمتمثل بالدولة على اختلاف سياساتها وذلك بصفتها صاحبة السيادة وان المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة تكون من اجل تنفيذ مشاريعها وممارسة مهامها العامة وذلك من خلال سلطة وسيادة الدولة ، من هنا نرى بان النفقات العامة يجب ان يكون اصدارها من قبل شخص عام او من هيئة عامة (**مرسي السيد حجازي ، 2002 : 319**) ، اما بالنسبة للنفقات العامة التي تنفقها الدولة في ممارساتها للأنشطة الاقتصادية والتي تكون مقاربة للأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد مثل المشروعات الانتاجية التي تتولاها فأنها تعد نفقة خاصة وليست نفقة عامة (**علي جوادي ، 2011 : 15**) .

3- الانفاق العام يهدف الى تحقيق نفع عام :- ان الهدف من وراء اصدار النفقات العامة يجب ان يكون لغرض تحقيق النفع العام لأفراد المجتمع بصورة عامة واشباع حاجاتهم العامة وتحقيق المصالح العامة فلا يمكن ان نطلق تعبير النفقة العامة على النفقات التي لا يترتب عليها اشباع حاجات عامة او تحقيق نفع عام وان هذا الامر يرتكز على مبدئين اساسيين اولهما هو ان النفقات العامة تركز على مبدأ ان الدولة تقوم بإشباع حاجات عامة نيابتا عن الافراد وانها تكون ملزمة على تحقيق نفع عام وذلك من خلال اشباع الحاجات العامة ، اما المبدأ الثاني فانه يتمثل بمبدأ التساوي بين افراد المجتمع في عملية تحمل الاعباء العامة (**د. سنوسي علي ، 2016 : 16**) ، كما ان مفهوم النفع العام شهد توسعا ليشتمل على تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال تقديم الاعانات النقدية والعينية على العمال والموظفين ، او قد يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال عملية الحد من ظاهرة البطالة وتحقيق التنمية الإقليمية وذلك عن طريق التوسع في المناطق العمرانية الجديدة (**سعيد عثمان ، 2003 : 448**) .

ثانيا :- تقسيمات النفقات العامة :-

ان عملية دراسة وتحليل الانفاق العام وادارته من قبل الدولة او احدى اجهزتها المختلفة يتطلب تقسيم الهيكل العام للأنفاق لأجل التعرف بأوجهه المختلفة ، لذلك نرى بان هناك عدد من التقسيمات التي تدرج تبعا لتعدد معايير التقسيم ، وان عملية تحديد تقسيمات النفقات العامة تحظى بأهمية كبيرة ذلك لأنها تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف والتي من ابرزها سهولة اعداد وصياغة البرامج المتعلقة بموازنة الدولة اذ ان النفقات العامة تدرج ضمن حساباتها وبالتالي يضمن ترتيب تلك الحسابات وبالمحصلة النهائية فان ذلك سيؤدي الى سهولة اعداد وصياغة وتنفيذ البرامج ، كما ان هذه التقسيمات تسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية اذ ان الدولة عند تنفيذ الخطة المالية على سبيل المثال فأنها سوف تحتاج الى تقسيم النفقات العامة لكي يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج . ان التطور الذي شهده مفهوم الدولة وزيادة تدخلها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كان له الاثر

في زيادة الأهمية حول مسألة تقسيم النفقات العامة نتيجتا لزيادة أوجه الإنفاق العام وصوره واختلاف أثاره وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تطوير هذا التقسيم ذلك لأنها تخدم أغراضاً متعددة وأهدافاً محددة ، لذلك يمكن أن نقسم النفقات العامة إلى جملة من التقسيمات النظرية والتي من أبرزها :

أ- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة** :- يقوم هذا التقسيم على أساس طبيعة الوظيفة التي تقوم بها الدولة والتي من خلالها يمكن بيان حجم النشاط الحكومي عن طريق أوجه الإنفاق المختلفة ، إذ إن الوظائف الرئيسية تشتمل على الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لذلك فإن النفقات العامة ستقسم إلى ثلاث أقسام هي النفقات الإدارية للدولة والمتمثلة بنفقات الدفاع والأمن ونفقات السلطة التشريعية والقضائية وغيرها ، أما القسم الآخر فهي النفقات الاجتماعية للدولة والذي يكون الغرض منها تحقيق وتلبية الأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة بالتأمين الصحي للأفراد وتوفير إمكانيات التعليم وإعانة الفئات المحرومة في المجتمع وغيرها من النفقات الاجتماعية التي تشجع الجانب الاجتماعي للمواطنين ، أما القسم الأخير فإنه يتمثل بالنفقات الاقتصادية للدولة إذ إنه يشتمل على كل نفقات الدولة المنفقة لغرض تحقيق أهداف اقتصادية كالمشاركة في النشاطات الاقتصادية عن طريق الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى الإعانات والمنح الاقتصادية المقدمة من قبل الدولة من أجل زيادة الإنتاج (خالد شحادة خطيب واحمد زهير شامية، 2008: 63)

ب- **التقسيمات الدورية للنفقات العامة** :- إن تقسيم النفقات العامة على أساس دوريتها يقسم إلى قسمين هما نفقات عادية ونفقات غير عادية ، حيث إن النفقات العادية تتجدد خلال كل فترة زمنية أي أنها تتميز بالتردد والانتظام وتكون بصورة دورية ودائمة وإن هذه النفقات يكون من السهل عملية تقديرها ويمكن أن تختلف هذه النفقات من سنة إلى أخرى ، أما بالنسبة للنفقات غير العادية فأنها تتمثل بالنفقات التي لم يكن متوقع حدوثها والتي لا تحدث بصورة دائمة ودورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية ومنظمة ومن أبرز أمثلتها النفقات على الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها .

ت- **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية** :- إن النفقات الحقيقية هي النفقات التي تعمل على تنمية الإنتاج القومي الجاري وبصورة مباشرة والتي يمكن أن يطلق عليها أيضاً بالنفقات المنتجة ذلك لأن الدولة من خلالها سوف تحصل على السلع والخدمات ، وإن هذه النفقات تقسم إلى قسمين (سعيد عثمان ، 2003: 445) الأولى نفقات حكومية رأسمالية حيث تؤثر هذه النفقات على الإنتاج القومي عن طريق زيادة مستوى الطلب الفعال وبالتالي الزيادة في حث المنشأة الإنتاجية على عملية زيادة الإنتاج، أما القسم الآخر فيتمثل بالنفقات الحكومية الاستهلاكية والذي يشتمل على كل مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف العامة للدولة والوظائف الإدارية بصورة خاصة . أما بالنسبة للنفقات التحويلية فأنها لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج بصورة مباشرة وإنما يكون أثرها من خلال تحويل القوى الشرائية أو تحويل مبالغ نقدية بين الأفراد والجماعات ، أي إن الدولة في عملية الإنفاق لا تهدف من ورائها إلى اكتساب سلعة أو خدمة وإنما الغرض من ذلك

هو تحقيق توازن بين طبقات المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة ، اذا انها تأخذ بعض المال من فئات معينة وتوزعه على فئات اخرى دون مقابل وتكون هذه النفقات على شكل اعانات ومساعدات اجتماعية مختلفة كالضمان الاجتماعي والاعانات الاجتماعية الاخرى . ان النفقات التحويلية يمكن ان تقسم الى قسمين نفقات تحويلية اقتصادية والتي يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاقتصادي ، اما القسم الاخر فيتمثل بالنفقات التحويلية الاجتماعية اذ ان هذه النفقات تدفع نقدا او عينا وبدون مقابل وتقدم لبعض المشاريع والافراد او طبقات المجتمع من اجل تخفيض النفقات الاجتماعية .

ثالثا :- الأثار الاقتصادية للنفقات العامة :-

- أ- اثر النفقات العامة على الانتاج القومي :- يشتمل على جملة من المحاور و من ابرزها :-
- 1- اثر النفقات العامة على قدرة الافراد على العمل والادخار والاستثمار :- ان الانفاق على المراكز العامة التقليدية كالدفاع والامن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للانتاج ذلك لأنها تعمل على تهيئة الظروف التي يصعب بدونها الانتاج حيث انها توفر الامن والطمأنينة للأفراد من اجل قيامهم بالنشاط الانتاجي اذ انها تزيد من امكانياتهم على الادخار وكذلك زيادة قدرتهم على الاستثمار في حال وضع تلك المدخرات القابلة للاستثمار في ايدي الهيئات العامة او الخاصة التي تعمل في مجال الاستثمار ، وبالتالي سوف تؤثر على قدرة الافراد على العمل وكذلك قدرتهم على الادخار والاستثمار .
 - 2- اثر النفقات العامة على انتقال عناصر الانتاج :- ان النفقات العامة تؤثر بالناتج القومي من خلال انتقال عناصر الانتاج من مكان الى اخر وذلك عن طريق الدور الوظيفي للدولة والذي يهدف الى اشباع الحاجات العامة لذلك يتطلب الامر إعادة النظر في عملية توزيع عناصر الانتاج من اجل المساهمة في تجديد الانتعاش الاقتصادي للبلد ، كذلك فان النفقات العامة تؤثر على الانتاج القومي نتيجة لانتقال عناصر الانتاج الى بعض الاستخدامات التي يعزف عنها القطاع الخاص او يكون الاتجاه نحوها بصورة اقل مثل مشاريع البحث العلمي والتدريب والتعليم والصحة وغيرها على اثر ضخامة هذه الاستثمارات وكذلك العراقيل الادارية وقلة الارباح وبذلك فان الدولة تتجه نحوها وبالتالي فان لها اثر على الناتج القومي ، كما ان توجه الانفاق العام نحو انتاج السلع والخدمات ذات النفع الكبير للمواطنين الامر الذي يزيد من حجم الطلب عليها وبالتالي فان ذلك سوف يحدث اثرا ايجابيا على الانتاج القومي عن طريق انتقال وسائل الانتاج الى هذه السلع والخدمات .
 - 3- اثر النفقات العامة على القدرة الانتاجية القومية :- يقصد بالقدرة الانتاجية القومية هي القوى المادية للانتاج والتي تتمثل بالموارد الطبيعية والقوى العاملة ورأس المال الفني والانتاجي ، اما بالنسبة لأثر النفقات العامة على القدرة الانتاجية القومية عن طريق تنمية العامل الانتاجي فانه لايد من تقسيم النفقات الى قسمين هما نفقات استثمارية " رأسمالية او انتاجية " والتي تستخدم في بناء الرأس المال الاجتماعي ومشروعات البنى التحتية من اجل اشباع حاجات عامة بهدف تكوين رأس مال لآجل

الاستثمار ، وان هذا النوع من النفقات يؤدي الى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي ، اما القسم الاخر فيتمثل بالنفقات الاستهلاكية او الجارية والتي تعمل على زيادة القدرة الانتاجية القومية كالإعانات الاجتماعية ونفقات التعليم والبحث العلمي والتدريب والصحة والتي تؤدي الى زيادة الانتاج القومي .

4- اثر النفقات العامة على الطلب الفعلي :- ان الطلب الفعلي بصورة عامة يتكون من طلب على اموال الاستثمار والاستهلاك وان حجم الدخل القومي يتوقف على مسالة فرض ثبات القدرة الانتاجية القومية على الطلب الفعلي " اي الطلب المتوقع على كل من الاستثمار والاستهلاك " ، وبذلك فان النفقات العامة تشكل جزء مهم من حجم الطلب الفعلي الذي يزداد مع زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد ، كما ان التأثير الموجب للطلب الفعلي على النفقات العامة سوف يؤثر على زيادة حجم الانتاج القومي وحجم التشغيل وان ذلك يتأثر بمدى مرونة الجهاز الانتاجي والذي يختلف من دولة الى اخرى .

ب- اثر النفقات العامة على الاستهلاك :- يؤثر الانفاق العام على الاستهلاك بصورة مباشرة وذلك عن طريق النفقات العامة الاستهلاكية التي تقوم الدولة بتوزيعها على الافراد وبصورة رواتب واجور تكاد تشمل غالبية الافراد في البلدان الاشتراكية . ان الاثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك يقصد بها تلك الزيادة في حجم الطلب الاستهلاكي ، وان هذه النفقات تؤثر في الاستهلاك القومي من خلال قيام الدولة بتوفير السلع الاستهلاكية لبعض افراد المجتمع كأفراد الجيش على سبيل المثال بدلا من توزيع الدخل لهم ، اذ انه يعد نوعا من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الافراد بهذه المهمة ، يضاف الى ذلك فانه يمكن ان تقوم الدولة بتوزيع الدخل من مرتبات واجور ومعاشات ومكافأة للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من اعمال اذ ان الجزء الاكبر يخصص للاستهلاك وبالتالي زيادة درجة الاشباع الامر الذي يعمل على رفع مستوى الاستهلاك القومي

ت- اثر النفقات العامة على توزيع الدخل :- ان مبدأ العدالة في توزيع الدخل يعد واحدا من ابرز الاهداف الرئيسية التي تسعى الى تحقيقها الدولة ، اذ ان الهدف من هذه النفقات هو عملية اعادة توزيع الدخل من حالة اللاعدالة الى حالة العدالة حيث ان قدرة الدولة في تحقيق الاشباع الجماعي يقترب من مفهوم العدالة والذي يسعى الافراد للوصول اليه وبالتالي فان ذلك يعمل على حدوث تقارب بين فئات المجتمع المتباعدة وحصول نوعا من العدالة الاجتماعية ومن اجل تحقيق اعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع لابد من ان يكون هناك تعاون بين الضرائب والنفقات العامة ، حيث ان الضرائب التصاعدية لها دور كبير في عملية استقطاع جزء مهم من الطبقات الغنية وبالتالي يمكن تحويلها الى الطبقات الفقيرة عن طريق النفقات العامة ومن خلال اشكال متعددة كالإعانات والمنح وغيرها وبالتالي يمكن مساعدة الطبقات الفقيرة في تحسين مستوياتهم المعاشية واعادة الدخل لصالحهم ، اما بالنسبة لعملية تقدير درجة اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع فيمكن حسابه من خلال معرفة حجم الالتزام الضريبي الذي يقع

على الفرد ومقارنته مع النفقات العامة التي يتلقاها فعندما يكون حجم النفع اكبر من مقدار العبء فان اعادة توزيع الدخل لا يكون صالح للأفراد والعكس صحيح .

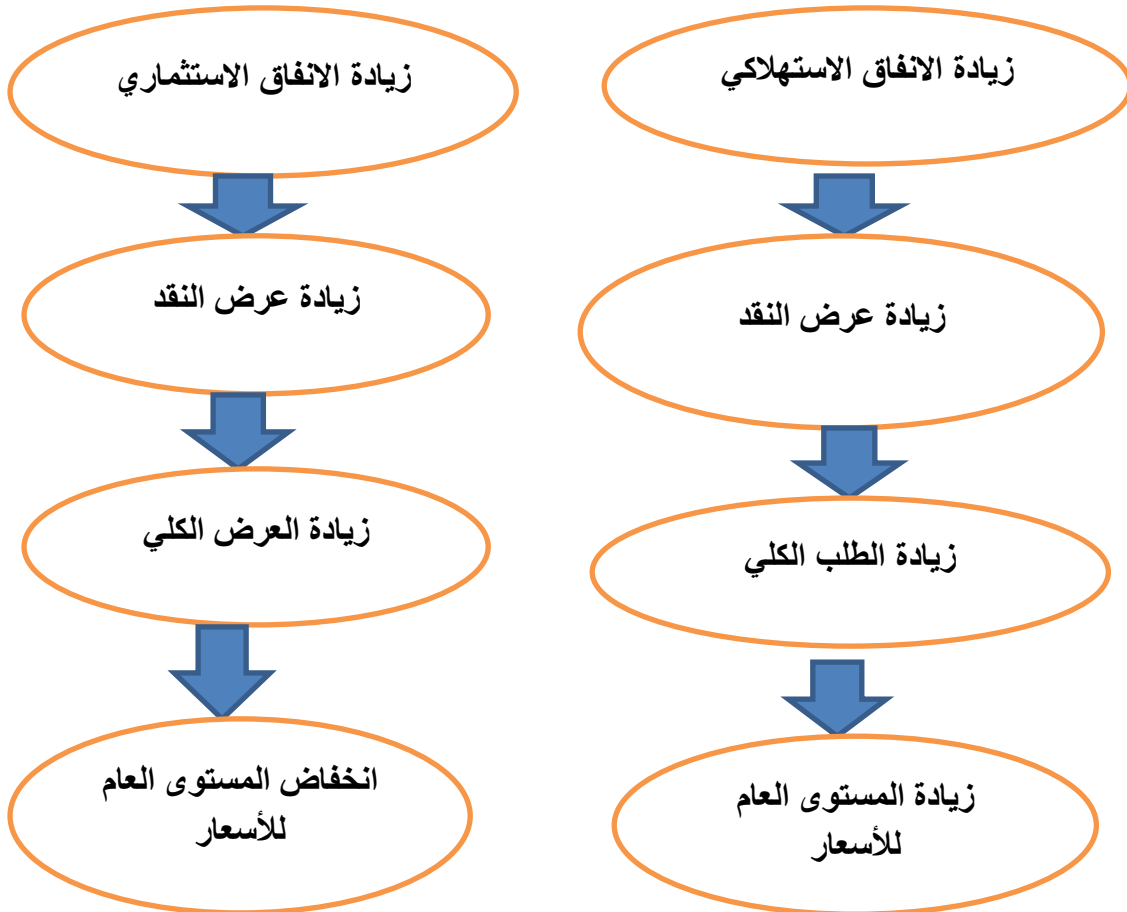
المبحث الثالث: قياس وتحليل الانفاق العام و التضخم للمدة 2003-2017

اولا :- السياسات الانفاقية واثرها على التضخم (الاطار النظري) :-

أ- السياسة الانفاقية وضبط التضخم :- ان السياسة الانفاقية تسعى الى محاولة الحد من ظاهرة التضخم او تخفيضها وذلك من اجل العمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، اذ ان زيادة حجم النفقات العامة هو الذي يؤدي الى نشأت التضخم وتوسعه لذلك فان السياسة الانفاقية تكون من خلال مسألة خفض النفقات العامة ، حيث ان ذلك سيجتنب عليه انخفاض في الناتج والعمالة اكثر مما عليه في الائتمان (توماس ماير واخرون، 2002 : 432) . يضاف الى ذلك فان سياسة الميزانية لها دور رئيسي وكبير في عملية الرقابة على مسار التضخم وذلك عن طريق الانفاق الحكومي وعلى اختلافه سواء كان انفاقا استهلاكيا او استثماريا اذ انه يمكن السيطرة على هذا الانفاق ارتفاعا او انخفاضا تبعا للوضع الاقتصادي في ذلك البلد ، ان سياسة الانفاق الحكومي تعمل على صنع عجز او فائض في الميزانية من اجل السيطرة على الضغوط التضخمية هذا مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف والايضاح الخاصة بحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الانفاقية (غازي عناية ، 2006 : 65) ، كما ان العجز في الموازنة يمكن ان تقوم الدولة بتحويله وذلك بمسارين اما عن طريق الاقتراض او من خلال الاصدار النقدي الجديد ، اما بالنسبة للتضخم فانه يكون من خلال انقاص الانفاق الحكومي ، اذ ان الرقابة على الانفاق العام تساهم في زيادة ورفع مستويات الانتاج وبالتالي فأنها سوف تحقق معدلات الطلب الكلي وبالقدر المطلوب من اجل تحقيق المستوى المرغوب به من حجم التوظيف الكامل ، من خلال ما تقدم نلاحظ بان السياسات الانفاقية التوسعية تعمل على زيادة معدل الاسعار وان هذا يعود الى طبيعة الهيكل التنظيمي للعملية الانتاجية وبصورة خاصة في الدول النامية التي تطول فيها الفترة الزمنية وذلك من عملية البدء في الانتاج الى نهاية تحققه ، كما ان السياسة الانفاقية تعد اداة او وسيلة فعالة يمكن عن طريقها علاج الازمات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تأثيراتها المباشرة ودورها الفعال في عملية التحكم بالظواهر التضخمية او الانكماشية وذلك من اجل التوصل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، حيث انها في حالات التضخم فان من الضروري التقليل من حجم الانفاق الحكومي وذلك لغرض تحقيق او توليد فائض في الميزانية ، وان هذا الفائض يتبع حجم الفجوة التضخمية التي نهدف الى علاجها (السيد عبد الواحد ، 2000 : 349) . إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى

انخفاض نسبي في الأسعار و السبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، و يكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق . أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و السبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، و لهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، و يكون كبيرا في حالة الازدهار، لدى يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي (طارق الحاج، 2009: 144).

شكل (1) اثر الانفاق الاستثماري والاستهلاكي على التضخم في الاجل الطويل



المصدر: من عمل الباحث

ب- سياسة القروض الداخلية والخارجية :- ان الدولة تقوم باستعمال سياسة القروض الداخلية من اجل الحد او تخفيض حجم الانفاق داخل سوق السلع وسحب الفائض من دخل الافراد ، وهنا يجب على الدولة ان لا تعمل انفاق هذه القروض في مشاريعها الخاصة او قطاعاتها المختلفة ، ولكن الغاية من ذلك محاولة التقليل وبقدر المستطاع من حجم الانفاق العام سواء كان من قبل الافراد او من قبل

الحكومة وذلك بهدف المحاولة من تقليل حجم التضخم الحاصل في المجتمع (سعيد هتات ، 2006 ، 74 :) ، في مقابل ذلك فان هذا المبدأ يواجه بعض الاعتراضات والتي من ابرزها هو ان الدولة تتحمل الاعباء وذلك من خلال دفعها لنفقات الدين العام والذي يكون على شكل فوائد يحصل عليها الطرف او الجهة المانحة او المقرضة سواء كانت افرادا او مؤسسات ، وان الاعتراض على هذه السياسة يكمن من خلال احتفاظ الحكومة بالقروض بصورة فائض خصوصا وان القروض التي يتم توجيهها نحو تحقيق السلع الاستهلاكية والتي لا يترتب على استعمالها اي عوائد تساهم في سداد تلك الالتزامات من خزانتها وبالتالي فان ذلك سوف يترتب عليه اعباء اضافية (سعيد هتات ، 2006 : 74) . عموما فان السير على هذا المبدأ لا يعمل على التخلص من فجوة التضخم خلال الاجل القصير وانما قد يتمكن من تحقيق ذلك في الاجل الطويل وبصورة خاصة عندما يتم تشغيل كل هذه القروض وتحويلها لأجل زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد (احمد الجلال ، 2006 : 60) . ان الفاعلية لهذا المبدأ تتبع مدى الادراك والوعي لدى المدخرين سواء كانوا افرادا او مؤسسات ، وكذلك يتبع مستوى الدخل الفردي بالإضافة الى الحوافز الممنوحة من قبل الدولة من اجل رفع حجم المدخرات من هنا تتبين الاهمية الكبرى لهذا المبدأ في مسالة المحاولة نحو تقليل حجم التضخم وما يترتب على الدولة من اعباء عن طريق دفع الفوائد للمقرضين ، وبالتالي يمكن ان نثبت مدى الفاعلية والنجاح لهذا المبدأ وذلك عن طريق حجم الاعباء التي تتحملها الحكومة والذي سيؤدي الى رفع معدلات الضريبة من اجل تقليل حجم الانفاق داخل سوق السلع وخفض الطلب على السلع الامر الذي يترتب عليه انخفاض في حجم الفجوة التضخمية ومستويات الاسعار . ان القروض العامة تقم الى نوعان رئيسيان هما قروض حقيقية وقروض تضخمية ، اذ ان الاولى تعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ذلك بان هذه القروض تنشأ في الاساس عن طريق عملية من الافراد وكذلك وحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة وبهذا فان هذه المدخرات ستكون جزءا من القوى الشرائية الحالية في الاقتصاد وبهذا يمكن تحقيق الاستقرار في الاسعار ، اما النوع الثاني والذي يتمثل بالقروض التضخمية فأنها تنشأ في الاساس عن طريق الاقتراض من الافراد والمؤسسات غير المصرفية وذلك عن طريق عملية الاكتتاب في سندات القروض العامة وهذه الادخارات تأتي من خلال الزيادة في كمية النقود الناتجة عن التوسع النقدي او الائتماني (نبيل الروبي ، 1984 : 442) . وبالتالي فانه من اجل دراسة السياسة الانفاقية واثرها في مكافحة التضخم لا بد من بيان ما جاء في النظريات حول مسالة الطلب والعرض ، اذ تعتبر زيادة حجم الطلب الكلي الناجم عن الانفاق على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي تظهر البوادر التضخمية في مستويات الاسعار الامر الذي يعطي المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في عملية تحديد العوامل والضوابط في جهاز الائتمان وبالتالي التحكم في تحركات الاسعار من اجل تحقيق التوازن في السوق . ان النظريات التي ترتبط بعملية التوازن الاقتصادي تشير الى ان الخلل في التوازن يكون مرتبط ارتباطا وثيقا بالارتفاع الحاصل في الطلب الكلي والذي يحدث بصورة اكبر من حجم

المعروض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل الامر الذي يترتب عليه حدوث التضخم وبهذا يكون التضخم تابعا الى تلك الزيادة الحاصلة في حجم الطلب الكلي (غازي عناية ، 2006 : 94) . من هنا نرى بان الزيادة في الانفاق العام سترتب عليه اتساع في حجم الفجوة بين المعروض الكلي والطلب الكلي الامر الذي ينجم عنه ظهور الفجوات التضخمية ، اما بالنسبة للنوع الرئيسي الثاني من القروض العامة فيتمثل بالقروض العامة الخارجية وان هذه القروض تختلف عن القروض الداخلية من حيث العبء المالي المترتب على الاقتصاد القومي اذ يبرز هناك مسارين (عادل العلي ، 2003 : 183) احدهما يرتبط بخدمة القروض اذ لا يترتب عليه اعباء حقيقية على الاقتصاد القومي وانما تعمل على اعادة توزيع الدخل والثروة بين الافراد والفئات الاجتماعية الاخرى ، اما خدمة القروض الخارجية فانه يترتب عليها اعباء حقيقية في الاقتصاد القومي تبعا لالتزاماتها المستحقة عليها للخارج وبهذا فانه يجب تحويل قسم من القوة الشرائية التي تملكها الجماعة الى الخارج وانه يؤدي الى استخدامها من جانب المقرضين الاجانب الى اقتطاع جزء من ثروة الجماعة وهذا سيتبعه انخفاض في الرفاهية الاقتصادية ، اما المسار الثاني فانه يتعلق بكون خدمة الدين الخارجي على الرغم من كونها ضرورية لتحقيق ادخار محلي كافي لخدمة القروض الخارجية وتوفر قدر من العملات الاجنبية اللازمة من اجل تحقيق هذه الخدمة ، الا انها ترتب عبء على ميزان المدفوعات الخاصة في البلاد النامية والذي يمتاز في اغلب هذه الدول بكونه يعاني من العجز الدائم ومن ثم فان الادخار اللازم لخدمة القروض العامة الاجنبية يجب ان يكون على شكل فائض قابل للتصدير .

ثانيا :- السياسة الانفاقية واثرها على التضخم في العراق (الاطار التحليلي والقياسي)

أ- تحليل مؤشر الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) و اثره على التضخم :- لقد كان للإنفاق العام وتطوره الاثر البالغ في تبدل الرؤى والافكار الاقتصادية ، فبعد ان كانت الافكار الاقتصادية الكلاسيكية قائمة على رؤى تنظر الى الانفاق العام على انه انفاق استهلاكي وانه يقتصر على وظائف الدولة الرئيسية فقط متمثلا بالأمن والدفاع " سياسة الدولة الحارسة " ثم بعد ذلك جاءت المدرسة الكينزية والقائمين عليها والتي جاءت بأفكار مغايرة لذلك اذ انها كانت تدعو الدولة الى التدخل في الحياة الاقتصادية وذلك من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية والذي يندرج الانفاق العام من ضمنها لا بل يعد الابرز من بينها اذ انه يشكل دورا بارزا في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال النفقات التشغيلية " الاستهلاكية " والمتمثلة بالإنفاق المخصص من قبل الدولة لدفع رواتب الموظفين والاعانات والمدفوعات التمويلية بالإضافة الى فوائد القروض الحكومية والتي تكون قادرة على تهيئة المرتكزات غير المادية لعملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال ادامة المرافق العامة والخدمات المقدمة من قبلها هذا بالإضافة الى كونها تدخل في تعزيز راس المال البشري والذي يعد من اساسيات العملية الانتاجية في مجال التعليم وخلق المهارات الفنية ، اما بالنسبة للنفقات

الاستثمارية لأنها تشتمل على تلك النفقات التي يمكن عن طريقها المساهمة في تكوين راس المال القومي الثابت والذي يندرج من ضمنها الانفاق على شراء المكائن والآلات والمعدات والأراضي وكذلك الانفاق على البنى التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات وغيرها من المراكز الحيوية الأخرى والتي تعمل على المساهمة في مسالة تطوير المرتكزات المادية للنمو الاقتصادي سواء كان مباشرا او غير مباشر ، وبهذا يمكن ان نميز بين هذين النوعين من الانفاق تبعا لدورية حدوثهما اذ نرى ان النفقات الاستهلاكية تمتاز بالدورية والتكرار خلال فترات معينة وتكون ضرورية في عملية سير المرافق العامة ، اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فأنها تكون غير ضرورية ويكون الهدف منها هو لزيادة التراكم الرأسمالي للدولة عن طريق تنمية راس المال بشقيه المادي والبشري والذي يدخل ضمن ابرز عناصره الاصول الثابتة ونفقات البحث والتطوير وكذلك البعثات الدراسية ولكن هذا لا يمنع من ان تكون هناك محاولات من قبل القائمين على رسم السياسة المالية من اجل زيادة الانفاق الاستثماري على اعتباره محور رئيسي في رفع جانب العرض السلعي وتكوين راس المال الثابت . لقد كان لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد عام 2003 وما شهدته من ارتفاعات هائلة في حجم الإيرادات والتوسع في حجم الجهاز الاداري للدولة وانشاء سلم رواتب جديد وبأرقام كبيرة بالمقارنة مع الفترة السابقة وارتباط النفقات بعائدات الصادرات النفطية وبشكل وثيق وعودتها الى السوق النفطية وبصورة واضحة وكذلك زيادة إيرادات النقد الاجنبي بالأضافة الى محاولة تعويض الافراد مما جرى عليهم خلال فترات الظلم والحرمان التي واجهوها خلال عقود الحصار الاقتصادي فان كل ذلك ادى الى ارتفاع حجم النفقات العامة وعلى شقيها الاستثماري والاستهلاكي ساعيا لتعويض الانتهاكات التي طالت البنى التحتية وبالتالي السعي نحو النمو الاقتصادي واعادة بناء ما دمرته الحروب اذ نرى ان هناك فوارق كبيرة في حجم الانفاق العام خلال مدة الدراسة ، فعلى اثر الزيادة التي شهدتها منظومة الرواتب واجور العاملين ارتفع حجم الانفاق العام من (4901961.8) في عام 2003 الى (104158183.7) في عام 2017 مسجلا معدل نمو مركب مقداره (24.38 %) بلغ فيه معدل النمو المركب للانفاق الاستثماري (24.65 %) بعد ان كان يبلغ في عام 2003 ما مقداره (3631159.2) ليرتفع الى (79508071.5) في عام 2017 اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فقد ارتفعت من (1270802.6) في عام 2003 الى (24650112.2) في عام 2017 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (23.57 %) وهو بذلك يشكل نسبة من حجم الانفاق العام لا تحقق حجم الاحتياجات الكبيرة من حجم الاستثمار في البنى التحتية ومختلف القطاعات الانتاجية وهي بالتالي تكون غير قادرة على النهوض بواقع الاقتصاد العراقي الامر الذي يعد ركيزة اساسية لزيادة حدة الضغوط التضخمية وهذا بالفعل ما شهدته تلك الفترة حيث بلغ معدل النمو المركب للتضخم ما قيمته (11.31 %) بعد ان ارتفع من (181301.7) في عام 2003 ليصل الى (813541.44) في عام 2017 . اما خلال الفترة 2003 - 2007 فقد شكل الانفاق العام معدل نمو سنوي مركب مقداره (68.28 %) بعد ان شهد ارتفاعا ليصل الى (39308348.5) في

عام 2007 كان خلال هذه الفترة معدل النمو المركب للأنفاق الاستهلاكي موجب الميل بلغ (73.25%) اما الانفاق الاستثماري فبلغ (50.89 %) الا ان معدل نمو الانفاق العام شهد انخفاضا مقداره (-2.18 %) في عام 2005 على اثر الصدمات في اسعار النفط بالإضافة الى الاختلال في الانتاج النفطي ومشكلة اختناقات الانتاج في العديد من القطاعات بفعل افرزات الاوضاع الامنية خلال عامي 2005 - 2006 ، اما معدل نمو التضخم فقد شهد ارتفاعا كبيرا بفعل هذه الاختناقات والصدمات محققا معدل نمو سنوي مرتفع لهذين العامين بلغ (36.95) و(53.2) على التوالي اما بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب للتضخم خلال هذه الفترة فقد بلغ (2.8 %) ام الفترة (2008-2012) فقد شهد الانفاق العام فيها ارتفاعا ولكن بنسب اقل من الفترة السابقة بعد ان ارتفع من (67277196.6) في بداية الفترة ليصل الى (105 139 575 .7) في نهاية الفترة محققا بذلك معدل نمو مركب بلغ (11.8 %) بلغ خلاله معدل النمو المركب للأنفاق الاستهلاكي (9.71 %) والاستثماري (18.31 %) وان هذه الفترة شهدت هي الاخرى انخفاضا في معدلات النمو السنوي اذ حققت معدل نمو سالب في عام 2009 بلغ (-17.37) على اثر الازمة المالية العالمية وتداعياتها على عوائد الصادرات ، اما بالنسبة لمعدل النمو المركب للتضخم فقد شهد هو الاخر انخفاضا بالمقارنة مع الفترة السابقة حيث بلغ (2.8 %) ، اما بالنسبة للفترة الاخيرة (2013 - 2017) حقق الانفاق العام معدل نمو سنوي مركب بلغ (-3.3%) بعد ان حقق في عام 2013 ما قيمته (119127556.2) ليعود وينخفض في السنوات اللاحقة وبصورة تدريجية خلال عامي 2014 و 2015 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (5.82%) و (-26.18 %) على التوالي ، الا انه ارتفع مجددا ليصل الى (104158183.7) في عام 2017 وبهذا يكون قد شكل معدل نمو سنوي مركب موجب الميل مقداره (0.24 %) للأنفاق الاستهلاكي ومعدل نمو سنوي مركب سالب الميل مقداره (-11.6%) للأنفاق الاستثماري ، اما التضخم فقد حقق معدل نمو سنوي مركب بلغ (1.34%) من خلال ملاحظة نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي المرتفعة مقارنة مع نسبة الانفاق الاستثماري المنخفضة وعلى طول فترة الدراسة فهي بذلك تكون قد رسمت لنا واقع التوجه الحكومي من اجل اشباع الحاجات الاستهلاكية المؤقتة وهذا بدوره سوف يعمل على اهمال الجانب التنموي والمتمثل بالأنفاق الاستثماري الذي تمتاز نسبة بالانخفاض على طول فترة الدراسة والتي لا تلي مستوى الطموح الذي نرتجيه من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال ما تقدم يمكن ان نبين بان الزيادة الحاصلة في الانفاق العام سوف تتبعها مرونة كبيرة في زيادة النفقات الاستهلاكية والتي تؤدي الى حدوث الاثار التضخمية في الاقتصاد العراقي بسبب الضعف الذي يشهده الجهاز الانتاجي في الاستجابة ، كما ان ذلك سينعكس على حجم النفقات الاستثمارية حيث ان هيمنة الانفاق الاستهلاكي ستؤدي الى انخفاض معدل النمو للأنفاق الاستثماري وبنسب تفوق الانخفاض الحاصل في معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي اثناء انحسار الموارد المالية للدولة .

جدول رقم (1) مؤشري الانفاق العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة
(2017-2003)

الانفاق الاستثماري	الانفاق الاستهلاكي	معدل نموه	الانفاق العام	معدل نموه	التضخم النقدي	السنة
1270802.6	3631159.2	-----	4901961.8	-----	181301.7	2003
17912480.1	13608947.3	543	31521427.4	26.9	230184.1	2004
16147752.1	14683390.5	(2.18)	30831142.6	36.95	315259.01	2005
6027680.2	32778999.1	25.8	38806679.3	53.2	483074.4	2006
6588512.3	32719836.2	1.29	39308348.5	30.8	632029.8	2007
14976015.5	52301181.1	71.1	67277196.6	2.66	648891.2	2008
9648658.5	45941062.5	(17.37)	55589721.1	(2.8)	630713.1	2009
15553341.3	54580860.4	26.16	70134201.8	2.4	646480.9	2010
17832112.8	60925553.4	12.29	78757666.3	6.7	690248.7	2011
29350951.9	75788623.7	33.49	105139575.7	4.99	724723.8	2012
40380749.9	78746806.3	13.3	119127556.2	6.4	771106.12	2013
35450452.5	76741672.6	(5.82)	112192125.1	1.6	783443.8	2014
27431819.1	55381792.2	(26.18)	82813611.3	1.4	794412.01	2015
24431819.1	59702432.5	1.95	84134251.6	0.4	797589.65	2016
24650112.2	79508071.5	23.79	104158183.7	2.01	813541.44	2017
% 50.89	% 73.25		% 68.28		% 36.64	2003- 2007
% 18.31	% 9.71		% 11.8		% 2.8	2008- 2012
% (11.6)	% 0.24		% (3.3)		% 1.34	2013- 2017
% 23.57	% 24.65		% 24.38		% 11.31	2003- 2017

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الإحصائية السنوية ، نشرات متفرقة .

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي ، سنوات مختلفة .

ب- قياس مؤشر الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) واثره على التضخم :-

1- صياغة وتوصيف النموذج :- بعد أن تناولنا دراسة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري واثره على التضخم من الجانب النظري. نتناول الان التحليل الاحصائي والاقتصادي باستعمال الأساليب الإحصائية لمعرفة مدى التأثير الذي يتركه الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) على التضخم. فقد تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد من قبل الباحثين للوقوف على التأثير الذي يتركه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري (المتغير المستقل) الذي يؤثر على التضخم (المتغير التابع). والمتغيرات هي:

الجدول (1) الرموز الخاصة بالنموذج القياسي ومعانيها الاقتصادية

الرموز	المعنى الاقتصادي
X1	الانفاق الاستهلاكي
X2	الانفاق الاستثماري
y	التضخم
bo , b1	معاملات الدالة
Ui	المتغير العشوائي

المصدر: من عمل الباحث .

يتكون النموذج من معادلة واحدة يقدر على أساسها تأثير الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) على التضخم وكما يأتي:

$$Y = f (X1, X2) \dots\dots\dots(6)$$

$$Y = bo + b1 X1 - b2 X2 + ui\dots\dots\dots(7)$$

2- اختبار (ADF) لمتغير الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) في العراق للمدة (2003-2017) :- عند إجراء اختبار ديكي - فولر الموسع لكل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي اتضح من خلال الجدول (2) أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بالمستوى والتي تبين أن السلسلة الزمنية تعاني من وجود جذر وحدة، ويتضح أن السلسلة الزمنية مستقرة بالفرق الاول عند مستوى معنوية (1% ، 5% ، 10%) وذلك لان قيمة (t) المحتسبة هي اكبر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) وهذا يعني أن السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة، وبذلك يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

الجدول (2) نتائج اختبار ديكي فولر لبيانات السلسلة الزمنية لمتغير الانفاق الاستثماري و

الاستهلاكي

المتغيرات	قيمة t المحسوبة (المستوى)	القيم الجدولية لـ (t) عند سكون السلسلة	قيمة t المحسوبة (الفرق الأول)	درجة السكون
X1	-0.595	1% level	-2.7549	-3.80311

		5% level	-1.9709		I(1)
		10% level	-1.6036		
X2		1%level	-2.7549	-3.0617	I(1)
		5%level	-1.9709		
		10% level	-1.6036		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.7).

3- اختبار ADF لمتغير التضخم في العراق للمدة (2003-2017). - عند إجراء اختبار ديكي - فولر الموسع اتضح من خلال الجدول (3) أنّ السلسلة الزمنية لمتغير التضخم مستقرة بالمستوى والتي تبين أنّ السلسلة الزمنية لا تعاني من وجود جذر وحدة، ويتضح أنّ السلسلة الزمنية مستقرة بالمستوى عند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) وهذا يعني أنّ السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة، وبذلك يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

الجدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر لبيانات السلسلة الزمنية لمتغير التضخم

المتغيرات	قيمة t المحسوبة (المستوى)	القيم الجدولية لـ (t) عند سكون السلسلة	قيمة t المحسوبة (الفرق الأول)	درجة السكون
Y	-5.4263	1% level	-4.1219	I(1)
		5% level	-3.1449	
		10% level	-2.7137	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.7).

4- أثر الانفاق الاستهلاكي والاستثماري على التضخم. - يتضح من خلال جدول (4) تأثير الانفاق الاستهلاكي (X1) والاستثماري (X2) في العراق على معدل التضخم (Y) ، يتبين من خلال المعادلة الخطية أنّ هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي (X1) ومعدل التضخم (Y) اي كلما زاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المعدلات التضخمية بمقدار (0.009) ، وهناك علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري (X2) ومعدل التضخم (Y) اي كلما زاد الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المعدلات التضخمية بمقدار (0.003) وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. كما تُظهر نتائج الاختبارات الإحصائية أنّ قيمة (R²) وبالبالغة (87%) من التغيرات في معدل التضخم تعزى إلى الانفاق الاستهلاكي والاستثماري (13%) يمثل تغيرات أخرى لم تظهر في النموذج. اما فيما يخص قيمة (F) المحسوبة وبالبالغة (41.77) فتشير إلى معنوية المعادلة ككل عند مستوى معنوية (1% و 5%)، ويظهر اختبار (درين والسن)

عدم وجود مشاكل ارتباط ذاتي. وقد أثبتت الاختبارات الإحصائية معنوية المعلمة (X1) وعدم معنوية المعلمة (X2) من خلال اختبار (t) ، والسبب يعود الى ضعف الانفاق الاستثماري في التقليل من معدلات التضخم في العراق لان العراق يعد دولة ريعية بامتياز بالإضافة الى البيئة الامنية والسياسية المتمثلة بوجود داعش الارهابي والفساد المالي والادري فضلا عن سياسة الباب المفتوح التي اضعفت وساهمة في تدني الانتاج الحقيقي للقطاعات الزراعية والصناعية . كما ترتبط المشكلة في العراق بشكل الموازنة بعد عام 2003 حيث اكدت على جانب العدالة في التوزيع على حساب الكفاية الانتاجية مما ادت الى زيادة كبيرة في الانفاق الاستهلاكي من خلال زيادة عدد الموظفين والمتقاعدين وكانت هذه الزيادة على حساب الانفاق الاستثماري على الرغم من تخصيص نسبة معينة للانفاق الاستثماري في الموازنة العامة الا ان نسبة التنفيذ كانت متدنية جداً .

جدول (4) اثر الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في العراق للمدة (2003-2017)

Dependent Variable: Y			
Method: Least Squares			
Date: 01/01/08 Time: 08:42			
Sample: 2003 2017			
Included observations: 15			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient Variable
0.0004	4.854176	47853.82	232290.9 C
0.0000	6.694722	0.001362	0.009119 X1
0.2492	-1.211044	0.003049	-0.003693X2
609533.3	Mean dependent var	0.874416	R-squared
210619.0	S.D. dependent var	0.853485	Adjusted R-squared
25.60972	Akaike info criterion	80619.28	S.E. of regression
25.75133	Schwarz criterion	7.80E+10	Sum squared resid
25.60821	Hannan-Quinn criter.	-189.0729	Log likelihood
1.484650	Durbin-Watson stat	41.77662	F-statistic
		0.000004	Prob(F-statistic)

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.7).

الاستنتاجات

- 1- ان السياسة الانفاقية تعد اداة او وسيلة فعالة يمكن عن طريقها علاج الازمات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تأثيراتها المباشرة ودورها الفعال في عملية التحكم بالظواهر التضخمية او الانكماشية وذلك من اجل التوصل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، حيث انها في حالات التضخم فان من الضروري التقليل من حجم الانفاق الحكومي وذلك لغرض تحقيق او توليد فائض في الميزانية ، وان هذا الفائض يتبع حجم الفجوة التضخمية التي نهدف الى علاجها.
- 2- ان زيادة الايرادات بعد عام 2003 وما تبعه من توسع في حجم الجهاز الاداري للدولة وانشاء سلم رواتب جديد وبأرقام كبيرة وارتباط النفقات بعائدات الصادرات النفطية وكذلك زيادة إيرادات النقد الاجنبي ادى الى ارتفاع حجم الانفاق العام (الاستثماري والاستهلاكي) ساعيا نحو النمو الاقتصادي واعادة بناء ما دمرته الحروب.
- 3- يتبين من خلال المعادلة الخطية أنّ هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي (X1) ومعدل التضخم (Y) اي كلما زاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المعدلات التضخمية بمقدار (0.009). كما انها اشارة الى ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري (X2) ومعدل التضخم (Y) في العراق ، اي كلما زاد الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المعدلات التضخمية ، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .
- 4- ان نسبة 90 % من الانفاق الحكومي في العراق هو حصيد بيع النفط اي من خلال مصدر تمويلي واحد والذي يعد مصدر الثروة في العراق .
- 5- تعد ظاهرة ازدياد النفقات العامة بشكل عام والانفاق الاستهلاكي بشكل خاص من السمات الرئيسية للمالية العامة وخصوصا في الدول النامية وهذه الزيادات تؤدي الى ظهور فجوات تضخمية . اما بالنسبة للأنفاق الاستثماري في الموازنة العامة فانه يعد ضئيل جدا بالمقارنة مع النفقات الاخرى .

التوصيات

- 1- ضرورة إتباع سياسة مالية توسعية خلال فترات الكساد ، واتباع سياسة مالية انكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي.
- 2- العمل على محاولة التعدد في مصادر الدخل لتمويل الموازنة العامة بالإيرادات المختلفة من خلال تمويل الانفاق الاستثماري للعمل على تطوير الصادرات غير النفطية .
- 3- ترشيد النفقات العامة وخصوصا الاستهلاكية منها والاختذ بمبدأ الانفاق للأسباب الملحة ذلك بهدف عدم ظهور بوادر التضخمية .
- 4- ضرورة الزيادة في الانفاق الاستثماري وذلك لان الانفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة إيرادات الدولة على المدى الطويل وكذلك بعمل على التعدد في مصادر التمويل للموازنة العامة .

5- العمل على تخفيض حجم النفقات التشغيلية في رسم الموازنة العامة وخصوصا ما يتعلق بحجم الرواتب العالية والامتيازات للمناصب الخاصة والنفقات غير الضرورية.

المصادر

- 1- احمد الجلال ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 .
- 2- السيد عبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000 .
- 3- توماس ماير واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .
- 4- ج. اكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة د. عطية مهدي سلمان ، الجزء الاول ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984 .
- 5- ج. هولتن ولسن ، الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات، ترجمة: كامل سلمان العاني، دار المريخ، الرياض.
- 6- جيمس جوارتيني وريتشارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 .
- 7- خالد شحادة خطيب واحمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2008 .
- 8- رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 .
- 9- سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الطبعة الاولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت ، 1982
- 10- سعيد الخضري ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ، 1999 .
- 11- سعيد عتمان ، مقدمة في الاقتصاد العام ، مكتبة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 .
- 12- سعيد هتات ، دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر ، جامعة قاصدي ، ورقلة ، 2006 .
- 13- سنوسي علي ، اثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) دراسة قياسية ، مجلة الحقيقة ، العدد 37 ، جامعة المسلية ، الجزائر ، 2016 .
- 14- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2009م .
- 15- ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي : قواعد- نظم- نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية ، مطبعة النخلة ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1999 .
- 16- عادل العلي ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2003 .

- 17- عبد الفتاح عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 1990 .
- 18- عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، منشورات الدار الجامعية، دمشق ن 1987 .
- 19- عبد المجيد رشيد التكريتي، السياسة المالية واثرها على الاسعار في العراق، تنمية الرفادين، العدد 18، المجلد 8، تموز 1986.
- 20- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990
- 21- علي جوادي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتصاديات الضريبية والانفاق الحكومي على اداء النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011 .
- 22- علي نبع صايل، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-2000) والسبل المقترحة لمعالجتها، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2004 .
- 23- غازي عناية، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، 2006 .
- 24- مايكل إبدجمان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999 .
- 25- مجدي محمود شهاب، اصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية .
- 26- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1988
- 27- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1985،
- 28- مرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2002 .
- 29- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988
- 30- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1979.
- 31- نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 1984 .
- 32- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس للطباعة والنشر، الاردن، 2011.